مؤسسة كارنيغي
للسلام الدولي

تعليق

برنامج كارنيغي للشرق الأوسط

شباط/فبراير 2010

مصر:
من شبه السلطوية إلى البُعد الواحد

مارينا أوتاوي

تدخل مصر دورة انتخابية مكتظة للغاية تشمل مجلسي الشورى والشعب على التوالي، في أيار/مايو وتشرين الثاني/نوفمبر 2010، ومنصب الرئاسة في أيلول/سبتمبر 2011. لكن لسوء الحظ، النتيجة الحتمية هي أن أياً من هذه الانتخابات لن يكون لها تأثير على توزيع السلطة في البلاد. وتُبيّن عشرات المقابلات مع سياسيين ومُحللين وأعضاء من منظمات المجتمع المدني، خلال زيارة قمت بها إلى مصر مؤخراً، أن أحداً لايتوقّع أن تُحدث الانتخابات فرقاً. لابل في الواقع النتائج معروفة سلفاً: ففي نهاية هذه العملية، سيسيطر الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم بأغلبية ساحقة على مجلسي الشعب والشورى على حد سواء، كما هو الحال الآن. وثمة ماهو أكثر من ذلك: إذ من المُرجّح أن يكون وجود المعارضة أقل حجماً، وذلك لأنه يجري إخراج جماعة الإخوان المسلمين من المنافسة عن طريق إلقاء القبض على العديد من قادتها. صحيح أن ثمة بعض الشكوك حول الانتخابات الرئاسية، لكن حتى في تلك الانتخابات، النتائج المحتملة محدودة: إمّا ولاية جديدة للرئيس حسني مبارك، الذي يبدو مُصّمماً على ترشيح نفسه مرة أخرى على الرغم من تقدّمه في العمر ومن أنه أمضى ثمانية وعشرين عاماً في السلطة، أو انتخاب ابنه جمال، أو انتخاب رئيس صوري من الحزب الوطني، بحيث تبقى الأجهزة الأمنية مُسيطرة بقوة من وراء الكواليس. هذه النتائج قابلة للتنبؤ لأن إمكانية المنافسة السياسية الحقيقية يعوقها غياب أحزاب المعارضة.

المصريون غير راضين عن الوضع الراهن، وقد أظهروا عدم رضاهم هذا من خلال العدد المُتزايد بسرعة من الإضرابات والمظاهرات. لكن التنظيمات السياسية التي يمكن أن تُحوّل هذا الاستياء إلى بديل للحكومة الحالية لم تعد موجودة. فعلى الصعيد السياسي، أصبحت مصر مجتمعاً ذا بعد واحد حيث لايوجد بديل حقيقي للمؤسسة الحاكمة الحالية. والتكهنات في القاهرة اليوم لاتتعلق بعدد المقاعد التي ستفوز بها الأحزاب المختلفة، بل بعدد المقاعد التي سوف تمنحها لها الحكومة من أجل الحفاظ على الرواية بأن مصر لم ترتكس إلى نظام الحزب الواحد.

في مواجهة الإغلاق الصارم للحياة السياسية في مصر والقمع المباشر الذي تمارسه الأجهزة الأمنية، ليس فقط ضد جماعة الإخوان المسلمين بل أيضاً ضد المعارضين الليبراليين الذين اجتذبوا بعض الدعم أو على الأقل الانتباه، واصلت الولايات المتحدة والمجتمع الدولي عموماً ممارسة الصمت إلى حد كبير. فبعد انطلاقة قوية لفظياً، تراجعت إدارة بوش عن الجهود الرامية إلى تعزيز الديمقراطية في مصر والعالم العربي، في أعقاب الانتخابات البرلمانية للعام 2005 التي فازت فيها جماعة الإخوان المسلمين بنسبة عشرين في المئة من المقاعد. ومن جهتها، ظلّت إدارة أوباما صامتة بشكل غريب حيال الديمقراطية، باستثناء إشارات عابرة في خطاب الرئيس أوباما إلى العالم الإسلامي في القاهرة في حزيران/يونيو 2009، ومؤخراً في

خطاب وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون في قطر في شباط/فبراير 2010. لكن، وفي ضوء تزايد خنق النشاط السياسي في مصر، لايمكن لإدارة أوباما أن تواصل التزام الصمت، حتى لو لم يكن في وسعها أن تفعل الكثير لتغيير هذا الوضع من الناحية العملية. إذ من غير المحتمل للأدوات العادية للترويج للديمقراطية - بما في ذلك الضغط على النظام، وتقديم المساعدة لجعل العملية الانتخابية أكثر نزاهة، ومساعدة مراقبي الانتخابات المحلية، ونشر مراقبين دوليين - أن تُحدث فرقاً. حتى تقديم المساعدة إلى الأحزاب السياسية لن يساعد، حيث أن الأحزاب الليبرالية واليسارية تبدو في حالة احتضار قبل بضعة أشهر فقط من الانتخابات، وجماعة الإخوان المسلمين تُعاني من انقسام عميق، والكثير من كبار زعمائها يقبعون في السجون. لا بل حتى أن بعض أقوى المدافعين داخل الجماعة عن المشاركة السياسية يدعون الآن إلى تعليقها. ومع ذلك فمن خلال عدم التعبير عن رأيها بصراحة، تُوجّه إدارة أوباما رسالة مفادها أن الولايات المتحدة تقبل مهزلة الديمقراطية التي تُمثّلها هذه الدورة الانتخابية.

الدمقرطة كسياسة بحتة

على أي حال، عملية الإصلاح السياسي في مصر، التي تحتضر حالياً والتي كانت مُرتّبة منذ البداية من الأعلى، كانت نتيجة لحسابات سياسية أكثر منها نتيجة للتغييرات في المجتمع والاقتصاد وماقد يرافقها من ظهور لاعبين سياسيين جدداً. عملية الإصلاح بدأت في السبعينيات عندما أطلق الرئيس أنور السادات عملية إصلاح سياسي واقتصادي حَذرة ومدارة بدقة. وقد سمحت الإصلاحات الاقتصادية بإحياء القطاع الخاص، لكنها لم تفكك القطاع الصناعي الدولتي المدعوم الذي تم تطويره في عهد عبد الناصر. والحصيلة كانت تآكل القطاع العام من دون حصول توسّع حقيقي للقطاع الخاص، حيث لم تُنفّذ الكثير من الإصلاحات التي نادت بها المؤسسات المالية الدولية خلال السبعينيات والثمانينيات إلا في العقد الأخير. كما كانت النتيجة ظهور قطاع خاص باهت يرتبط بالمؤسسة الحاكمة ويدعم النظام، بدلاً من أن يسعى إلى الحصول على دور سياسي مستقل.

الجانب المُعلن من الإصلاح السياسي في مصر، بدأ مع القرار الذي صدر في العام 1976 حول التخلّي عن نظام الحزب الواحد التي تم تبَنّيه بعد انقلاب العام 1952، والسماح بتشكيل أحزاب سياسية جديدة. وقد دعا السادات أفراداً منتقين بعناية إلى تشكيل حزبين معتدلين، أحدهما يميني والآخر يساري، في حين سيكون الاتحاد الاشتراكي العربي القديم، الذي سرعان ما أعيدت تسميته «الحزب الوطني الديمقراطي»، حزب الوسط. أما الجانب غير المُعلن من الإصلاح فقد تمثّل في القرار الخاص بالسماح للإسلاميين، بما في ذلك جماعة الإخوان المسلمين، البدء في ممارسة نشاطهم التنظيمي، وخصوصا في الجامعات. كانت تلك هي اللعبة القديمة المُتمثّلة في تحريض عدو (الجماعات الإسلامية) ضد الآخر (الناصريون الذين اعتبرهم السادات عقبة في طريق توطيد سلطته). وأدى القدر الأوسع من الحرية التي مُنحت إلى الإسلاميين لتنظيم أنفسهم إلى تطورين رئيسيين: الأول ظهور الجماعات الإسلامية المتطرفة التي سوف تغتال السادات في العام 1981 وتواصل حملتها الإرهابية في العقود التالية، وتزويد القاعدة بالعديد من المجندين، بما في ذلك أيمن الظواهري، الذي يعتبره الكثيرون العقل المُدبّر للتنظيم. والتطور الثاني هو تغيّر المواقف في جماعة الإخوان المسلمين الذي أدى إلى قرارها المشاركة في السياسات الانتخابية. لكن في غضون عقدين، أصبحت جماعة الإخوان المسلمين في مصر أهم حركة معارضة، على الرغم من أنها لاتزال منظمة محظورة ومُحظّر عليها تشكيل حزب سياسي. وفي العام 2005، استحوذ الإخوان المسلمون كمستقلين على نسبة 20 في المئة من المقاعد في مجلس الشعب، وهو مايُعتبر انتصاراً كبيراً وفقاً للمعايير المصرية.

لم يكن نجاح الإخوان المسلمين عائداً فقط إلى تبنيهم النهج السياسي ولا إلى الحماسة التي أبدوها لبناء قواعد شعبية انتخابية، بل أيضاً إلى فشل الأحزاب الليبرالية واليسارية التي أمر السادات بدفعها إلى حيّز الوجود في تكريس نفسها كمنظمات ذات صدقية. أما جماعة الأخوان المسلمين، فقد أخذت منذ بروزها في العشرينيات من القرن الماضي مهمة التنظيم على محمل الجد، في البداية في خدمة الدعوة الدينية، لكن منذ الثمانينيات وصاعداً وضعت لنفسها هدف الفوز بمقاعد برلمانية. ولأنها ممنوعة من تشكيل حزب سياسي، فقد شاركت الجماعة في الانتخابات من خلال تحالفات مع أحزاب المعارضة السياسية الأخرى، أو عن طريق تقديم مرشحيها كمستقلين. هذا في حين أن الأحزاب الليبرالية واليسارية لم تُكرّس جهوداً مماثلة لتنظيم نفسها.

وتُظهر نتائج انتخابات مجلس الشعب، وهي الغرفة الثانية والأكثر أهمية في البرلمان المصري، بشكل واضح، فشل التنظيمات الليبرالية واليسارية ونجاح جماعة الإخوان المسلمين في آن. وعلى الرغم من أنه تم بلا شك التلاعب بنتائج الانتخابات، إلا

إن ضعف هذه التنظيمات واضح بشكل صارخ. فالحزبان اللذان أمر السادات بدفعهما إلى حيز الوجود، وأُطلق عليهما، على نحو غريب، اسم «الحزب الليبرالي الاشتراكي» و«حزب العمل الاشتراكي»، لم يفوزا قط بأكثر من حفنة من المقاعد. كما أن الأحزاب الأخرى التي سرعان ما برزت على اليسار، كـ«حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي» و«الحزب الناصري»، لم تحصل سوى على عدد محدود من المقاعد في الانتخابات المتعاقبة. على الجانب الليبرالي، تمكّن «حزب الوفد الجديد» من الحصول على نسبة مُحترمة قدرها 59 مقعداً (من أصل 448) في انتخابات العام 1984، عندما تم إطلاقه بوصفه التجسّد الجديد لحزب الوفد التاريخي. لكنه فشل بعد ذلك فشلاً ذريعاً. ومعروف أن حزب الوفد هيمن على الحياة السياسية المصرية قبل انقلاب «الضباط الأحرار» في العام 1952، عبر اجتذابه مجتمع رجال الأعمال بسبب موقفه الليبرالي، والجمهور العريض عبر أوراق اعتماده الوطنية. بيد أن لم يعد في وسع حزب الوفد الجديد لعب الورقة الوطنية، في الوقت نفسه الذي فشل في تجديد زعامته ورسالته. ونتيجة لذلك لم يحصد سوى عشرة مقاعد فقط في انتخابات العام 1987، واختار مقاطعة انتخابات العام 1990 احتجاجاً على قانون الانتخابات الجديد، ثم لم يتمكن من الفوز بأكثر من ستة أو سبعة مقاعد في الانتخابات اللاحقة.

في المقابل، ازدادت جماعة الإخوان المسلمين قوة، على الرغم من أن القيود عليها كانت تعني أن عدداً قليلاً فقط من أعضائها قد انتخبوا لعضوية البرلمان في البداية. بيد أن انتخابات العام 2005 كانت نقطة تحوّل بالنسبة إليها. فعلى الرغم من أنها رشّحت عدداً محدوداً فقط في المناطق، إلا إنها حصلت على 88 مقعداً مقابل سبعة عشر مقعداً في البرلمان السابق. كانت تلك الانتخابات في آن انتصاراً وتراجعاً للتنظيم، لأن هذا النصر كان أكثر بكثير مما كان يمكن لنظام مبارك تحمّله. وقد أنخرطت كتلة الإخوان البرلمانية بنشاط في الحياة البرلمانية، لكن لم يكن لها تأثير، ولم يسمح لمرشحي الجماعة لانتخابات المجالس البلدية في العام 2008 حتى بالتسجيل. ثم أن موجة من الاعتقالات التي لم تنقطع واصلت بشكل دوري إدخال وإخراج زعمائها والعديد من مموليها إلى/ومن السجن بتهم مختلفة.

كان تأثير ذلك على جماعة الإخوان المسلمين مُدمّراً. فقد ظهرت انقسامات عميقة في التنظيم، وفقد الإصلاحيون الذين قادوا جماعة الإخوان المسلمين باتجاه المشاركة في الحياة السياسية الكثير من نفوذهم. وتكشّف الصراع إلى العلن في انتخابات مرشد جديد وأعضاء مجلس الشورى في كانون الثاني/يناير 2010، التي شهدت تنحية الإصلاحيين جانباً لصالح قيادة أكثر مُحافظة.

السياسة في بلد ذي بعد واحد

وهكذا، تدخل مصر موسماً انتخابياً جديداً من دون معارضة مُنظّمة قادرة على البقاء. صحيح أنه لاتزال ثمة أصوات معارضة في البلاد، وهي مسموعة بشكل أفضل من أي وقت مضى بفضل زيادة عدد الصحف المستقلة غير الحكومية (على الرغم من أنها تعي تماماً الخطوط الحمراء التي لاينبغي لها تجاوزها) والقنوات التلفزيونية التي تبث النقاشات السياسية الحيوية. وصحيح كذلك أن هناك مُدوّنين من جميع التيارات العقائدية وحركة احتجاج ناشئة بما في ذلك شباب يستخدمون وسائل الإعلام الاجتماعية لتنظيم وتنسيق أنشطتهم، والذين يأخذون عن «أوتبور – Otpor»، (المنظمة الطلابية التي لعبت دوراً مركزياً في هزيمة سلوبودان ميلوسيفيتش في يوغسلافيا في تشرين الأول/أكتوبر 2000) باعتبارها نموذجاً لما يودون تحقيقه؛ إلا أن الصحيح أيضاً أن حركة الاحتجاج ضعيفة ومنقسمة. أما حركة كفاية، التي اكتسبت سمعة على أنها مشاكسة وحظيت ببعض النفوذ قبل انتخابات العام 2005، فهي الآن غاطسة حتى أذنيها في صراعات داخلية، وهي تحاول وضع إستراتيجية للانتخابات المقبلة. أما الإضرابات التي أصبحت من ثوابت في الحياة المصرية، فهي تُركّز على مطالب الأجور ولا تتوّحد ضمن حركة ذات مطالب سياسية. وتقوم منظمات حقوق الإنسان الشجاعة بتوثيق الانتهاكات، لكنها غير قادرة على وقفها. وفي هذه الأثناء، لا أحد يتطلع إلى أحزاب المعارضة السياسية كأداة للتغيير.

إن انعدام الثقة في المعارضة الرسمية يتجلى في الموجة المفاجئة من التأييد لخوض انتخابات الرئاسة من جانب محمد البرادعي الذي تقاعد مؤخراً من منصب المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية. بيد أن البرادعي مرشح غير مُحتمل. فهو موظف مدني دولي غائب عن مصر منذ العام 1980 وليست لديه أي خبرة سياسية سابقة. حتى أنه لم يصرّح بوضوح أنه يريد ترشيح نفسه للرئاسة. ومع ذلك، بدأت بالفعل حملة من أجل ترشيحه، وربما يُمثّل ذلك دلالة على اليأس إزاء مرشحين آخرين محتملين، أكثر منه تقييماً لفرصه في الفوز أو حتى السماح له بالترشح. ويجري تداول عريضة لوضع اسمه على

بطاقات الاقتراع، وقد قوبلت عودته إلى مصر يوم 20 شباط/فبراير بمؤيدين متحمسين. بيد أن عدد التوقيعات يصل إلى بضعة آلاف والمرحبين في المطار بالمئات، في بلد يصل تعداده إلى 85 مليون نسمة.

يواجه هذه المجموعة من الأحزاب السياسية الواهنة والتنظيمات المنقسمة، والمرشحين غير المُرجحين، الحزب الوطني الديمقراطي الذي يستفيد من قدرته على الحصول على موارد الدولة، وعلاقاته الوثيقة مع أجهزة الأمن، ودستور وقوانين انتخابات وأحزاب سياسية مصممة لحماية أصحاب المناصب من المنافسة. إن تسجيل الأحزاب السياسية هو في يد هيئة يسيطر عليها الحزب الحاكم. والمرشحون لرئاسة الجمهورية يجب أن يكونوا إما زعماء حزب مُمثّل في البرلمان - ليس منهم أي مرشح محتمل في هذه المرحلة - أو يحصلوا على تأييد عدد كبير من النواب وأعضاء المجالس البلدية التي يسيطر عليها الحزب الوطني أيضاً. وكما أشار عضو في قيادة الحزب الوطني، على نحو يوحي بالرضا، في حديث معه مؤخراً، أن القوى الأمنية في خاتمة المطاف ستضمن بأن السلطة ستبقى حيث ينبغي أن تكون: في يد الرئيس حسني مبارك والحزب الوطني الديمقراطي، وبعد موت الرئيس، في يد ابنه، أو مسؤول آخر في الحزب الوطني الحاكم. وفي ضوء كل هذه المعايير العملية، يمكن القول أن مصر تحوّلت إلى بلد ذي بعد واحد سياسياً، حيث نجحت المؤسسة الحاكمة في النيل من المعارضة، إلى حد أن نظام التعددية الحزبية من الناحية الاسمية، بات في الواقع نظام حزب واحد.

إعادة النظر في تعزيز الديمقراطية

من خلال عدم الإفصاح عن رأيها بينما تتحرّك مصر في اتجاه دورة انتخابات لامعنى لها، تُضر إدارة أوباما بمكانتها في عيون المصريين، وبشكل أعم، في عيون الرأي العام العربي، من دون الحصول على أي شيء فَي المقابل. فبعد أن كانت وجهات النظر المؤيدة للولايات المتحدة في المنطقة العربية تتصاعد ببطء غداة انتخاب أوباما، بدأ الكثيرون الآن بالتشكيك في التزام أوباما بتغيير السياسة الأميركية في المنطقة. وبينما نظر معظم العرب إلى جهود إدارة الرئيس جورج بوش بعين الشك، معتبرين أن الترويج للديمقراطية كانت شيفرة مُقنّعة للتخلص من الأنظمة التي لاتروق للولايات المتحدة، فإنهم الآن يُفسّرون صمت إدارة أوباما باعتباره إشارة إلى أن الولايات المتحدة تواصل سياستها طويلة الأمد لدعم الأنظمة العربية الاستبدادية. علاوة على ذلك، ليس من الضروري بالنسبة إلى الولايات المتحدة أن تبقى صامتة إزاء الاستبداد العلني المتزايد للنظام المصري: ففي حين أنه من المؤكد أن مصر تشعر بالاستياء من انتقاد شؤونها السياسية، إلا أنها لن تُغيّر اصطفافها الدولي نتيجة لذلك. فهي لن تتراجع عن معاهدة السلام مع إسرائيل، ولن تتحالف مع إيران، ولن تدعم حماس وحزب الله، وذلك لأن مثل هذه الخطوات بغيضة بالنسبة إلى معتقدات إدارة مبارك. من ناحية أخرى، لايمكن لإدارة أوباما أن تفعل سوى القليل جداً لضمان أن تكون الانتخابات المقبلة مُجدية. فبعد عقدين من الفشل، لايمكن إعادة بناء الأحزاب السياسية الحالية في غضون بضعة أشهر، إذا ماكان ذلك ممكناً أصلاً. والضغط القوي على الرئيس مبارك للسماح لبعض المستقلين بترشيح أنفسهم للرئاسة، بما في ذلك البرادعي، ضروري من حيث المبدأ، لكنه أيضاً غير مجدٍ من الناحية العملية، لأنه يمكن إضافة اسم بسرعة إلى صناديق الاقتراع، ولكن لايمكن ارتجال تنظيم سياسي، وخصوصاً تنظيم قادر على أن يكون فعالاً في مواجهة الآلة الهائلة التي يمكن للحزب الوطني وقوات الأمن نشرها.

إن محاولة إعادة إطلاق عملية التحوّل الديمقراطي في مصر تحتاج بالتالي إلى مقاربة على المدى الأطول، تتجاوز الدورة الانتخابية المقبلة، وينبغي أن تنطوي على العديد من المكوّنات. الخطوة الأولى يجب أن تكون مجرد إعلان مبادئ - الولايات المتحدة تؤمن بضرورة وجود عملية ديمقراطية- وإجراء تقييم نزيه للواقع يقول أن تدشين الدورة الانتخابية في مصر ليس له علاقة بالديمقراطية.

كخطوة ثانية، يجب أن تجعل إدارة أوباما من تطوير معرفة مُتعمّقة بجميع المنظمات السياسية وحركات الاحتجاج أولوية بالنسبة لموظفي السفارة (الأميركية) في مصر، ليس لأنها تدعمها ولكن لأن مصالحها تقتضي ذلك لفهم طبيعة القوى السياسية في البلاد. يجب أن يتم إدراج جماعة الإخوان المسلمين في هذه الاتصالات، على الرغم من أن

الأوان قد فات للأسف كي تساعد مثل هذه الاتصالات في تحويل الإخوان إلى حزب سياسي ديمقراطي. فالتنظيم الآن في حالة من الفوضى، والقيادة الجديدة أقل توجهاً نحو الإصلاح. وكجزء من هذه العملية لفهم قوى المعارضة، تحتاج الولايات المتحدة أيضاً إلى فهم وجهات نظرها في شأن الكيفية التي يمكن أن تتم من خلالها عملية التحوّل السياسي. صحيح أن جماعات المعارضة ضعيفة، لكنها أيضاً تعيش واقع البلد من يوم إلى يوم، ولها أفكارها الخاصة حول عملية التغيير. وبما أن وجهات النظر الأميركية والغربية حول كيفية إرساء الديمقراطية لم تثبت أنها ذات فائدة في كل مكان، وبالتأكيد ليس في مصر حتى الآن، فمن المجدي على الأقل الاستماع إلى ما لدى الجماعات المحلية. فالديمقراطية، في نهاية المطاف، سوف تنجح وتفشل على أساس ماتقوم به الجماعات المنظمة أو ماتفشل في القيام به. كخطوة ثالثة، وهذه بالتأكيد ينبغي أن تكون الخطوة الثالثة فعلاً لا الأولى، تحتاج الولايات المتحدة إلى التعامل مع الحكومة. وهذه لايمكن أن تكون الخطوة الأولى لأن نظام مبارك، وبعيداً عن السعي إلى الإصلاح السياسي، يشعر بالرعب من أي تغيير يمكن أن يؤدي إلى التقليل من سيطرته، خصوصاً بعد وفاة الرئيس مبارك أو تقاعده. نتيجة لذلك، فإن النظام يتلطى وراء التهديد بسيطرة جماعة الإخوان المسلمين على الحكم لرفض التغيير. التعامل مع نظام مبارك يجب أن يتكوّن من عنصرين: الأول، إجراء مناقشة صريحة جداً حول القيود المفروضة على النشاط السياسي التي لايمكن تبريرها من الناحية الأمنية: على سبيل المثال، القواعد التي تقصر مجال المرشحين للرئاسة المسموح لهم على عدد صغير جداً من مسؤولي الحزب - وكأنه في بلد من 85 مليون نسمة لا يُشكّل خطراً على الأمن سوى حفنة من الأشخاص- أو القواعد التي لاتسمح بتسجيل حزب سياسي إذا ماكان برنامجه مماثلاً لبرنامج حزب سبق تسجيله بالفعل. قائمة تلك القواعد طويلة جداً. العنصر الثاني يكمن في أنه يجب على الولايات المتحدة أيضاً دراسة القيام بعملية تشاور أكثر جوهرية، ليس فقط مع مصر ولكن مع كل الدول في الشرق الأوسط حول المبادئ التي ينبغي أن تحكم سياسات جميع البلدان في المنطقة، بما في ذلك الولايات المتحدة. فالحكومة المصرية بارعة تماماً في صد الانتقادات لسياساتها مع انتقاد سياسات الولايات المتحدة. ومناقشة أوجه القصور السياسية الأساسية في مصر تتطلب من الولايات المتحدة أن تكون على استعداد لمناقشة سياساتها الخاصة كذلك.

إن أياً من الخطوات المُتوخاة هنا لن تجعل الانتخابات في الدورة المقبلة تعبيراً ذا مغزى عن اختيار المواطن. فقد فات الأوان بالفعل للتغلب على وحدانية بُعد المشهد السياسي المصري. لكن مالم تتخذ خطوات الآن، فإننا سنجد أنفسنا أمام دورة جديدة من الانتخابات لامعنى لها بعد خمس سنوات من الآن.

مارينا أوتاوي، متخصصة في قضايا الديمقراطية وإعادة الإعمار في فترة مابعد الصراعات، مع تركيز خاص على مشاكل التحوّل السياسي في الشرق الأوسط وإعادة الإعمار في العراق وأفغانستان والبلقان والدول الإفريقية. أوتاوي هي مديرة برنامج الشرق الأوسط في مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، وكبير باحثين في برنامج الديمقراطية وحكم القانون الذي يحلّل كلاً من وضع الديمقراطية في جميع أنحاء العالم ومساعي الولايات المتحدة وغيرها من الدول لترقية الديمقراطية. قبيل انضمامها إلى المؤسسة، أجرت أوتاوي أبحاثاً لسنوات عدة في إفريقيا والشرق الأوسط، ودرّست في جامعة أديس أبابا، وجامعة زامبيا، والجامعة الأميركية في القاهرة، وجامعة Witwatersrand في جنوب إفريقيا. وتنعكس تجربتها البحثية المعمّقة من خلال إصداراتها التي تتضمّن تأليف تسعة كتب وتحرير ستة. وقد نشر آخر كتبها بعنوان Getting to Pluralism: Political Actors in the Arab World (قامت بتحريره بالتعاون مع عمرو حمزاوي)، في أيلول/سبتمبر 2009.

© 2010 مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي

مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي مؤسسة خاصة غير ربحية مكرّسة لترقية التعاون بين الدول وتعزيز المشاركة الدولية الفعالة للولايات المتحدة. كارنيغي التي تأسست في العام 1910، هي مؤسسة غير حزبية ومكرّسة لتحقيق نتائج عملية.